

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية: الانتخابات أعطت أملاً للبنانيين في الوطن والانتشار

اولى رئيس الجمهورية ميشال عون اهتماما خاصا لانجاز قانون جديد للانتخاب يعتمد النظام النسبي، واصر على اجراء الانتخابات وفقه. وهو قال ان عهده يبدأ مع حكومة ما بعد الانتخابات في دلالة على اهمية انجاز هذا الاستحقاق باعتباره انتصارا للارادة الشعبية ومكسبا وطنيا

"عهد الرئيس ميشال عون ليس مشروع سلطة، انما مشروع بناء وطن قوي وآمن ومزدهر، يطمئن الناس ويجعلهم يتمسكون بالبقاء في البلد. كما ان اول قانون سيعمل على الانتهاء منه هو ضمان الشيوخوخة الذي سينجز بسرعة، لان من المعيب ان لا توفر الحماية الاجتماعية لمن امضى حياته في خدمة بلده". بهذه الكلمات بادر وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بيار رفول "الامن العام"، مكررا ثابتة لديه ان الحكومة الجديدة ستكون منتظمة وفعالة اكثر وستنفذ مشاريع تهم الناس.

■ منذ اعتلائه الرئاسة الاولى، قال رئيس الجمهورية ان عهده بزخمه الحقيقي يبدأ مع حكومة ما بعد الانتخابات النيابية. لم قال ذلك؟ □ لان الحكومة الاولى كانت بداية للعهد، وبعد الانتخابات النيابية سيتم اختيار الوزراء وفق الاختصاص والكفاية. وعلى الرغم من ان الحكومة الاولى هي بداية، فقد حققت انجازات نوعية لم تبصر النور منذ خمسين سنة، منها القانون النسبي الذي طرح لأول مرة في لبنان سنة 1919 اي تم تطبيقه بعد 99 سنة. انجزت كذلك الموازنة العامة، اي ضبط الانفاق العام وهذا امر مهم جدا. واقرت التشكيلات الدبلوماسية والقضائية والتعيينات العسكرية والامنية والتعيينات الادارية. واعطت الانتشار

حق الانتخاب الى قانون استعادة الجنسية الى امور كثيرة. هذا يؤكد ان عهد الرئيس العماد ميشال عون ليس مشروع سلطة، انما مشروع بناء وطن قوي وآمن ومزدهر يطمئن الناس ويجعلهم يتمسكون بالبقاء في البلد مع توفير فرص عمل، وابرزها بعد اكثر من سنة في قطاع

لا يجوز ان يفوز مرشح بعدد اصوات قليلة جدا في حين يحرم من نال العدد الاكبر من الاصوات، والجميع مقتنع بهذا التعديل. المهم في القانون انه فتح المجال امام مجموعات وشخصيات تتمتع بحيثية شعبية للوصول الى الندوة البرلمانية، بينما وفق النظام الاكثري كانت محرومة من الوصول. اما وفق القانون الحالي، فالتمثيل اصبح وفق الحجم الحقيقي، ولم يعد من احد مظلوما والامور انكشفت لجهة الاحجام الحقيقية. لكن ويا للأسف، المال الانتخابي ما زال يلعب دورا، بحيث حرم الاف الناس من الانتخاب بسببه بعدما تم دفع مال في مقابل عدم الاقتراع، ومن دفع المال لم يكن يعرف هؤلاء لمن سيقترعون وبالتالي عمد الى تعطيلهم لرفع حاصل معين. مثلا في قضاء زغرتا اقترع في العام 2009 نحو 34 الفا. في الانتخابات الحالية اقترع 31 الفا علما ان عدد المقترعين ازداد. ثمة قانون لمنع الرشوة يجب تفعيله وان يكون هناك دور للاجهزة الامنية في منع المال الانتخابي الذي يحرم الى حد ما التمثيل الصحيح.

■ لماذا اعتبر الرئيس عون ان الانتخاب واجب وطني وفعل وجود، والى ماذا كان يؤشر؟ □ لانه اصبح للصوت قيمة. من لا يقترع لا يساهم في عكس حقيقة المزاج الشعبي. حتى الاقتراع بورقة بيضاء تعبير عن رأي بالرفض. لكن لا يحق لاحد عدم الاقتراع.

■ هل حققت الانتخابات ما امل فيه الرئيس عون من تغيير ضمن الديمقراطية؟ □ بالتأكيد حصل تغيير من ضمن الديمقراطية. يكفي الاشارة الى دخول 76 نائبا جديدا الى الندوة البرلمانية، وفي الانتخابات المقبلة سيكون التغيير اكبر، لأن من لديه حيثية شعبية ولم يوفق في هذه الانتخابات سيعمل على زيادتها لكي يفوز، ما يجعل التغيير في المجلس النيابي في حالة دائمة. هذا امر مهم لانه يرفد المجلس بدم جديد.

■ هل نجح اعطاء الانتشار حق التصويت، وما هو التقييم الرئاسي لهذه التجربة؟ □ اقول وبضمير مرتاح انه نجح بشكل كبير. المهم نجاح الفكرة المتمثلة في مشاركة اللبناني حيث هو في دول الانتشار في اختيار ممثله في البرلمان، وفي المرة المقبلة سيقترع لاختيار ممثله في دول الانتشار. لقد قيل لوزير الخارجية جبران باسيل انه بالكاد يتسجل للمشاركة بضعة الاف لا يتجاوزون اصابع اليد الواحدة، بينما الذين تسجلوا جاوزوا التسعين الفا. سبب عدم اقتراع كل المسجلين يعود الى بعد المسافات، وكان عدد المسجلين ليرتفع لولا ضيق الوقت لان الشباب والشابات الذين صار من حقهم الاقتراع لم يسمح الوقت بانجاز ملفاتهم للحصول على جواز السفر الذي يقترعون على اساسه، وكان عددهم كبيرا في استراليا مثلا. لذلك سنتحسب جيدا للانتخابات المقبلة وستحضر الملفات مسبقا، فحماسة المنتشرين ستزداد لانهم سيختارون نوابهم.

■ ما هو المكسب او الانتصار الكبير الذي حققه الرئيس عون في الانتخابات النيابية؟ □ اعطى املا للبنانيين في الوطن وفي دول الانتشار للتعبير عن رأيهم بحرية، واصبح لصوتهم قيمة. كل ناخب يقترع يغير المعادلة والنظام الاكثري كان ظالما جدا لان من كان يحصل على 50,1 في المئة يفوز بكامل المقاعد، بينما وفق القانون الحالي يحصل على مقاعد وفق النسبة التي يحوزها. الخلل الذي حصل تمثل في عدم القدرة على تحصين القانون بما يمنع الذين لا تمثيل حقيقيا لهم من الدخول الى الندوة البرلمانية.

■ بعد ولادة مجلس نيابي جديد وتشكيل حكومة جديدة ما هي الاولويات المطروحة؟ □ على صعيد المجلس النيابي، يجب الاكباب على التشريع لاسيما القوانين التي لا تزال في مجلس النواب وتهم الناس. اول قانون هو ضمان الشيوخوخة الذي يجب ان ينجز فوراً، لان من المعيب علينا ان لا توفر الضمان لمن امضى حياته في خدمة بلده، وليس مقبولا ان يكون هناك مواطن يهان في تقاعده لانه ليس موظفا



وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بيار رفول.

الفساد ووقفه وتنظيف الادارة من الفاسدين من اعلى الهرم الى القاعدة. هناك تفاهم على الوضع الاستراتيجي بالنسبة الى حماية لبنان، اي مصلحة لبنان فوق كل مصلحة. اما المحور وذلك مع الاخر، فقد اشار اليه الرئيس عون وقال ليبقى كل واحد في محوره واي محور يربح يكون ربحا للبنان، ولكن علينا اعمار لبنان حتى لا نصبح امام وطن مدمر.

بلدنا قادم على مرحلة مزدهرة، وهو بشهادة الجميع من افضل البلدان امنا في العالم. التحية لكل الاجهزة الامنية لان التعاون والتنسيق اللذين حصلا بينها، ادى الى تنفيذ الاف العمليات الامنية من دون وقوع شهداء او جرحى.

■ هل ثمة توجه الى ادخال تعديلات على قانون الانتخاب في ضوء الثغر التي ظهرت بعد تطبيقه؟

□ طبعا، وسنباشرها فوراً. الامر الاول والاهم الذي سيتم انجازه هو البطاقة الممغنطة لكي يقترع المواطن حيث هو موجود، ما يؤدي الى كثافة المقترعين وراحة في الانتخابات، وهو قمة الديمقراطية. هذا ما سنكسب عليه لتكون جاهزين في الانتخابات المقبلة.

الحكومة الجديدة ستكون ورشة عمل تعمل على مدار الساعة

في ملاك الدولة، يجب ان يحصل التفاعل بين المجلس النيابي والحكومة فتتخذ القوانين التي تصدر فوراً ونباشر تطبيقها بسرعة. ثمة الكثير من القوانين التي تحتاج الى تغيير او تعديل، وعلينا مواكبة العصر والانتهاج من البيروقراطية الادارية التي تهرّب المستثمر. نحن في عصر السرعة.

■ هل نتائج الانتخابات وتركيبه المجلس النيابي الجديد ستسهل معالجة الملفات الملحة؟

□ هذا امر بديهي. اليوم ثمة توافق في العمق وتفاهم على وقف الفساد، فلا نستطيع ان نكمل بهذا الانحدار، والمساعداً لا تأتي من دون اصلاحات ووقف الفساد والهدر. لبنان منهوب وليس مكسورا. وهذا الامر يجب ان يتوقف. ثمة اجماع على محاربة